

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٧٩٩

الخميس، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

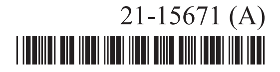
نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	أيرلندا	السيد غالاغر
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة سبيد
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/559)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/559)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد كلود جوزيف، رئيس وزراء هايتي بالإنابة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة شانتال هوديكور إيوالد، المحامية الممارسة في نقابة المحامين في بور – أو – برانس والعضو السابق في الجمعية الدستورية الهايتية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/559، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن شخصياً وتقديم معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي، حيث تدهورت الأوضاع في الفترة التي سبقت الأنشطة الانتخابية المقرر تنظيمها في الخريف.

وفي الأسابيع الأخيرة، شهد البلد عودة ظهور حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، مما دفع السلطات إلى إعلان حالة طوارئ صحية جديدة، ودفع المجلس الانتخابي المؤقت بالتالي إلى تأجيل الاستفتاء الدستوري المقترح المقرر إجراؤه في نهاية هذا الشهر. وقد أدى تجدد العنف بين العصابات إلى تشريد مئات الأسر في عدة أحياء فقيرة في بور – أو – برانس، وعمّق الشعور بعدم الأمان الذي يعم المجتمع الهايتي. وأخيراً، وعلى الرغم من جهود الوساطة التي قادها الهايتيون، فإن الأزمة السياسية العميقة الجذور التي اجتاحت البلد في الجزء الأكبر من السنوات الأربع الماضية لا تظهر أي علامة على التراجع. ولا يزال التوصل إلى اتفاق سياسي بعيد المنال، حيث تزداد حدة الخطاب الذي يستخدمه بعض القادة السياسيين.

وعلى الرغم من أن السلطات الوطنية سعت إلى توسيع نطاق المشاورات بشأن مشروع الدستور الجديد، فإن العملية لا تزال تثير انتقادات من مختلف الجهات المعنية بسبب افتقارها المتصور إلى الشمولية والشفافية. كما عانت الاستعدادات التقنية للاستفتاء من تأخيرات تشغيلية حرجة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقطاب المتزايد باستمرار في السياسة الهايتية، كما يتضح من بعض الجهات الفاعلة التي حثت السكان مؤخراً على اللجوء إلى العنف لتعطيل عملية الاستفتاء، يبعث على القلق البالغ. ويجب على جميع الجهات المعنية الامتناع عن هذا الخطاب التحريضي. إن جميع أشكال العنف أو التحريض على العنف غير مقبولة ويجب إدانتها بشدة.

وفي الوقت الذي تستعد فيه هايتي لدخول دورة انتخابية جديدة، سيكون وجود عملية شاملة وتشاركية ضرورياً لتمهيد الطريق نحو الحكم الرشيد والاستقرار السياسي في البلد. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ينتقص النقاش بشأن الاستفتاء الدستوري من تنظيم الانتخابات البرلمانية والمحلية التي طال انتظارها، وكذلك تنظيم الانتخابات الرئاسية، وعقدها في الوقت المناسب. ويظل التوصل إلى توافق سياسي في الآراء أفضل وسيلة ممكنة لإجراء عملية سلمية تسمح للشعب الهايتي بأن يمارس حقه في التصويت ممارسة كاملة. ومن الأهمية بمكان أن يدخل جميع قادة المجتمع السياسي والمجتمع المدني في حوار بحسن نية لابتكار طريقة بنّاءة لكفالة إجراء الانتخابات في غضون هذه السنة التقويمية،

حتى يتم في شباط/فبراير ٢٠٢٢ نقل السلطة بطريقة ديمقراطية منظمة إلى ممثلي الشعب الهايتي المنتخبين حسب الأصول.

وقد اتسمت الأشهر الأخيرة بالعديد من الحوادث المثيرة للقلق والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات ضد السكان المدنيين. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ أيار/مايو، كانت هذه الجماعات الإجرامية مسؤولة عن ٧٨ جريمة قتل وعدد لا يحصى من الاعتداءات وجرائم الاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الحوادث المتكررة لعنف العصابات إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ١٦ شخص من أحياء با - دلماس وبل - إير ومارتسان وتابار إيسا وتوسان براف الواقعة ضمن نطاق منطقة مدينة بور - أو - برانس منذ بداية العام. ومن واجب السلطات الهايتية أن تنهي العنف وتحمي السكان وتكفل وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى المحتاجين وأن تقدم المساعدة الطارئة إلى المشردين وأن تحاسب مرتكبي هذه الأعمال على جرائمهم.

وفي حين أن قوة الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال غير متناسبة مع حجم سكان البلد، فإن حالة انعدام الأمن المزمنة تؤكد بشكل صارخ حدود النهج الذي يركز على إنفاذ القانون إزاء مسألة العصابات. وينبغي على وجه الاستعجال وضع استراتيجية أكثر شمولا لمعالجة أسبابها الأساسية. ويسرني أن أشير إلى أن فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالحد من العنف في المجتمعات المحلية، التي أنشأتها الحكومة في أوائل نيسان/أبريل، قد أنجزت - بدعم من الأمم المتحدة - استعراضها للاستراتيجية الوطنية، وهي وثيقة تهدف إلى توجيه استجابة متكاملة لعنف العصابات، وهي الآن جاهزة للموافقة عليها. وبالمثل، أحرزت السلطة التنفيذية تقدما ملحوظا في تنقيح وتعزيز تشريعات إدارة الأسلحة والذخائر التي ستساعد، عند اعتمادها، على تنظيم استيراد الأسلحة النارية في البلد وشرائها واستخدامها.

كما أُحرز تقدم تدريجي في المجال القضائي، حيث افتُتح في ٥ أيار/مايو مجلس المساعدة القانونية، فضلا عن افتتاح مكاتب للمساعدة القانونية في أوائل حزيران/يونيه في ولايتي لي كاي وبوتي - غواف. وستسهم تلك الخطوات المشجعة، وإن طال انتظارها، في تعزيز إمكانية وصول أشد الفئات فقرا إلى العدالة، وتشير إلى بدء حملة منهجية للحد من الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة والاكتظاظ في السجون الهايتية. وسيكون لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين دور فعال في هذا الجهد. ولتيسير نشرهما في أوساط الجهات القضائية الفاعلة، ودخولهما حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، سيكون الالتزام السياسي القوي، ولا سيما من خلال الإنشاء الفوري للجنة وطنية للإصلاح الجنائي، أمرا حاسما.

وعلى النقيض من ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب غير كافية على الإطلاق، كما يتضح من عدم إحراز التقدم في قضية دورفال. كما أن النقص المزمن في الموارد المخصصة للتحقيقات القضائية والتأخيرات الطويلة في تجديد ولايات قضاة التحقيق تعرقل التقدم في التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالقضايا الرمزية مثل مذبحة لا سالين عام ٢٠١٨ وعمليات القتل التي وقعت في بيل - إير عام ٢٠١٩. وسيتعين على السلطات أن تزود الجهات القضائية الفاعلة بالوسائل التي تحتاجها لإنجاز مهمتها.

وعلى الرغم من تعقيد الحالة، يواصل فريق الأمم المتحدة في هايتي العمل على نحو متضافر لمساعدة السلطات على التصدي للتحديات المباشرة، فضلا عن الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار التي تعوق التقدم، اقترانا بالسعي إلى تعزيز أثر تدخلاتنا الجماعية. وتحقيقا لتلك هذه الغاية، هناك عدد من المبادرات المشتركة الجارية لتنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وتعزيزها، وتعزيز الأمن الغذائي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتحفيز مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي هذا الصدد، أناشد الدول الأعضاء أن تساهم في خطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، التي لا تزال تتطلب نحو ١٩٨ مليون دولار لتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاستجابة لاحتياجات ١,٥ مليون شخص، ١,٣ مليون منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

ولضمان اغتنام فرصة التجديد الديمقراطي للمؤسسات الهايتية؛ واحترام حق كل مواطن من مواطني هايتي في العيش في بيئة سلمية

ومستقرة ؛ وحصول كل مواطن من مواطني البلد على العدالة والخدمات الاجتماعية وفرصة كسب العيش، من الضروري إجراء انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية، في الموعد المقرر، في خريف هذا العام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على جميع أصحاب المصلحة الهايتيين أن يضعوا خلافاتهم جانبا على وجه السرعة، وأن يتجنبوا مصالحهم الضيقة ويعملوا معا لمعالجة المسائل السياسية والهيكلية والاجتماعية القائمة منذ أمد طويل، والتي تعوق تقدم البلد. *****

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هوديكور إيوالد.

السيدة هوديكور إيوالد (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على دعوته لي لأقدم لأعضاء المجلس لمحة عامة عن الحالة الراهنة في هايتي بصفتي المهنية، وكعضو في المجتمع المدني الهايتي وعضو سابق في الجمعية الوطنية الهايتية في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧.

وفيما يتعلق بالسياق السياسي، لم تتخذ الخطوات اللازمة لإجراء انتخابات تمكن من استبدال أعضاء السلطة التشريعية وأعضاء المجالس التنفيذية للمجتمعات المحلية في غضون المواعيد النهائية القانونية. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، تعمل هايتي بدون مجلس نواب وبمجلس شيوخ مُخفض حاليا إلى ثلث أعضائه. ويدير المجتمعات المحلية مسؤولون تعينهم السلطة التنفيذية. وقد أدت هذه الحالة إلى استقطاب المجتمع، بما في ذلك القضاء، مما يجعل أي محاولة للحوار صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة.

وقد تفاقمت العلاقة المتوترة أصلا بين السلطة التنفيذية والقضاء بسبب إقالة وتعيين أعضاء السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية، مما أدى إلى إطالة أمد الإضرابات التي يقوم بها أعضاء السلطة القضائية. وبفعل هذه الإضرابات، يستحيل على المواطنين ممارسة حقهم الدستوري في إمكانية اللجوء إلى القضاء والمثول أمام قاض عادي في غضون فترة زمنية معقولة، مما أدى إلى اكتظاظ السجون.

والسلطة القضائية ضعيفة ومختلة وظيفيا على نحو تام. وبالإضافة إلى ذلك، تمارس السلطة التنفيذية السلطة التشريعية منذ ١٧ شهرا، وتصدر المراسيم والأوامر الرئاسية ذات الطابع التشريعي.

وفي ظل هذه الخلفية المتسمة بالاستقطاب، قررت السلطة التنفيذية، بموجب مرسوم رئاسي، إجراء إصلاح دستوري وتنظيم انتخابات.

وعُين مجلس انتخابي مؤقت مهمته تنظيم استفتاء على دستور جديد، تليه انتخابات على جميع المستويات. كما عُينت لجنة استشارية مستقلة من خمسة أعضاء لصياغة نص الدستور الجديد. وعممت اللجنة نصها لإبداء الرأي والتعليقات بشأنه من خلال بعض الجمعيات في بداية آذار/مارس.

وقد طلبت مني أربع من الجمعيات المهنية الرئيسية أن أقدم تحليلا مقارنا لنص دستور عام ١٩٨٧ ومشروع الدستور المقترح. وحضرنا أيضا مناقشة نظمتها نقابة المحامين في بور – أو – برانس، بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة كيسكويا. وبدعوة من منظمة الشتات الهايتي "الدراسات الهايتية"، شاركنا في مناقشة، مع السيد جورج ميشيل، العضو السابق في اللجنة الدستورية للفترة ١٩٨٦–١٩٨٧؛ والسيدة دانييل ماغلوار، أستاذة جامعية وناشطة في مجال حقوق المرأة؛ وأستاذ قانون من مدينة كاب هايسيان وأستاذ جامعي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الرأي العام هو أن التغييرات الدستورية ضرورية. بيد أن العملية الحالية ليست مشروعة ولا بد من مشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة، على الرغم من أن اللجنة الاستشارية المستقلة تدعي أنها اطلعت على جميع الأعمال التي أنجزت بشأن هذا الموضوع خلال السنوات العديدة الماضية.

ونرى أنه كان بإمكان الحكومة، في ظل عدم وجود برلمان، أن تستند إلى الإجراء الذي استخدم في عام ١٩٨٦، الموصوف أدناه، الذي أتاح مشاركة واسعة للسكان. ويشمل ذلك أولا، إنشاء لجنة

لصياغة نص دستوري، ثانيا، تنظيم الانتخابات والمشاورات لتشكيل الجمعية التأسيسية التي كانت تتكون من ٦١ عضوا،٤١ منهم منتخبون و ٢٠ منهم تعينهم الجمعيات الاجتماعية والمهنية في البلد، ثالثا، بث أعمال الجمعية التأسيسية على الهواء مباشرة على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، مما يتيح للجمهور أن يرى أن اقتراحاته قد أخذت في الاعتبار وأن يفهم الأسباب الكامنة وراء الأحكام الدستورية المقترحة، رابعا، تصويت الجمعية التأسيسية على الصيغة النهائية لنص الدستور مادة بعد المادة. أخيرا، إجراء استفتاء حتى يتمكن السكان من التصويت على النص الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية. وكان من الممكن اتباع عملية مماثلة لتلك التي أوجزتها للتو باستثناء مرحلة الاستفتاء.

وفيما يتعلق بالبيئة الأمنية، فإن السياق الاجتماعي والسياسي الحالي يجعل من الصعب جدا – إن لم يكن من المستحيل – تحفيز السكان على المشاركة في أي شكل من أشكال العملية الانتخابية. ويتمثل الشاغل الرئيسي للناس، ومعظمهم من الفقراء، في تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. فلا تزال أوضاعهم المالية والأمنية هشة. وما تزال العصابات هي الحاكمة وما زال يواجهنا جميعا خطر الاختطاف والسرقة والاغتصاب والجريمة. ولا أحد في مأمن من ذلك.

والضحايا الرئيسيون هم السكان المقيمون في الأحياء الفقيرة والكثيفة السكان. وتوجد هذه المجتمعات في معظمها على طول الساحل الغربي لبورت أو برنس والتلال المجاورة. وتخضع طرق الخروج الجنوبية والشمالية والشرقية في بورت – أو – برنس لسيطرة العصابات المسلحة. ويتعرض وادي أرتيبونيت – وهو منطقة زراعية هامة في البلد – لتهديد العصابات المسلحة منذ أكثر من عامين. وأعلنت طبعة خاصة من المونيتيور صادرة في ١٨ آذار/مارس حالة الطوارئ في مناطق فيلاج دو ديو وغراندي رافين ودلماس وسافين وبُتيت ريفيير دو لارتيبونيت.

ويعطل انعدام الأمن والعنف السفر من وإلى مختلف الأحياء داخل بور – أو – برانس وبين بور – أو – برانس ومدن أخرى. ولا يزال الوصول إلى العمل خطرا يوميا على الموظفين. وتضطر الشركات في بعض الأحيان إلى إغلاق أبوابها بسبب نشاط العصابات. وتقع المحكمة في بور – أو – برانس – عاصمة هايتي – في منطقة خطرة على الحدود مع الأحياء الخاضعة لسيطرة العصابات المدججة بالسلاح. وبالرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها نقابة المحامين وموظفو الجهاز القضائي في بور – أو – برانس رفضت الحكومة نقل مبنى المحكمة ولم تتمكن من ضمان أمنها بصورة فعالة.

وفي الأشهر الأخيرة، أسفرت حرب العصابات في كوميون سيتي سولي ومارتيسان عن العديد من القتلى والجرحى. وقتل طالبان في السنة الأخيرة في مدرسة سيتي سولي الثانوية نفسها خلال أسبوع واضطر الناس إلى الفرار من ديارهم ولم يتم حصر الجثث بعد. وعندما يتم العثور على جثة يتم دفنها فورا في كثير من الأحيان بأمر من السلطات التي يتم استدعاؤها لكتابة تقرير – إذا تمكنت من الظهور أو استطاعت الحضور.

لقد أنشئت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق وتنفيذ سياسة الدولة بشأن نزع السلاح وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة وإعادة إدماج الأفراد المنزوعي السلاح. وحتى الآن لم ترد أي معلومات تشير إلى نزع سلاح أي عصابة أو إعادة إدماج أفرادها في المجتمع. بل على العكس من ذلك ائتلفت العصابات الرئيسية في بور – أو – برانس ووحدت صفوفها. وتتسبب النزاعات المسلحة بين أفراد ذلك الاتحاد وغير الأعضاء فيه في وقوع العديد من الإصابات بين السكان المدنيين، وهو ما لم يسجل رسميا.

وتحصل العصابات على الأسلحة الثقيلة والذخيرة في بلد ما زال خاضعا من حيث المبدأ لحظر على الأسلحة بينما تبدو الشرطة عاجزة تماما. وينتشر تبادل صور الاشتباكات وصرخات النصر التي تصدرها العصابات في وسائل التواصل الاجتماعي. وأدى انبعاث مرض فيروس كورونا في أواخر نيسان/أبريل في نسخته المتحولة الأشد خطرا إلى سوء الوضع العام لانعدام الأمن في حين لا يزال الوصول إلى المستشفيات وإمدادات الأكسجين الطبية محدودا. وحتى الآن لا توجد لقاحات متاحة رسميا في هايتي.

وفيما يتعلق بالوضع المالي لا تزال الدولة الهايتية تحافظ بشكل مصطنع على سعر صرف العملة الهايتية مقابل الدولار الأمريكي في مستوى منخفض على حساب شعب هايتي الذي يعيش على التحويلات المالية التي يتلقاها من الخارج. ويفقد المواطن الهايتي الذي يتلقى ١٠٠ دولار في الشهر ما يعادل ثلاثة أيام من طعام أسرته. ولم ينجُ قطاع الأعمال الرسمي من ذلك. وتواجه الشركات صعوبة في الحصول على العملة اللازمة للدفع لمورديها الدوليين وما تزال تعاني من تأخيرات طويلة بسبب عدم الوفاء باتفاقات الاستثمار.

ولنتكلم الآن عن حالة المرأة. تشكل النساء حوالي ٥٢ في المائة من سكان هايتي. وكثيرا ما تكون المرأة العائل لأسرتها. فالآباء الهايتيون يتخلون عن أطفالهم لأمهاتهم في معظم الأحيان ولا يساهمون بأي شيء. وبالنسبة للمرأة الهايتية فإنها على استعداد للتضحية بكل شيء لضمان معيشة أطفالها وتعليمهم.

وتشكل المرأة دعامة الاقتصاد الهايتي. فهي تعمل في الحقول في الريف وتبيع محصولها للجمهور في المدن في ظروف مؤسفة حيث تغزو الأرصفة والشوارع وتنتزع حيزا لها في الأسواق العامة التي تنتشر فيها القمامة ونادرا ما تتوفر فيها دورات المياه. وتعدُّ النساء أفضل عملاء منظمات الائتمانات الصغيرة. على سبيل المثال، فإنهن يمثلن نسبة ٩٤ في المائة من عملاء منظمة الائتمانات الصغيرة سيفيس فينانسي فونكوزي س.أ (Sèvis Finansye Fonkoze) S.A S.A.) في جميع أنحاء البلد و ٧٥ في المائة من عملاء شركة فينسا س.أ (FINCA S.A). وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة التي مرت بها هايتي خلال السنوات القليلة الماضية، ولا سيما خلال الاثني عشر شهرا الماضية، بلغ معدل سداد القروض لشركة سيفيس فينانسي فونكوزي س.أ حوالي ٩٧ في المائة.

وتمثل المرأة الهايتية بأعداد كبيرة في المناصب الإدارية العامة والخاصة. لكن وبسبب الثقافة السائدة، نادرا ما تصل إلى أعلى المستويات وتتجنب الانخراط المفرط في العمل السياسي. وما زالت تعاني من وضعها الاجتماعي المهمش في هايتي. وعلى الرغم من الأدوار الرئيسية التي تؤديها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، فإن عملها لا يحظى بالتقدير الحقيقي.

وعلاوة على ذلك، فإن تهميش المرأة سياسيا واستبعادها من جميع مناصب المسؤولية في الإدارة العامة لا يزالان يديمان عدم مشاركتها في نظام الحكم في البلد. فعلى سبيل المثال، لم تؤيد الحكومات المتعاقبة حصة المرأة المحددة بنسبة ٣٥ في المائة المنصوص عليها في التعديل الدستوري لعام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالوفاء باحتياجاتها الأساسية، كثيرا ما ترى المرأة أن المشاركة في أي مسألة سياسية تشكل تهديدا لرفاه أسرتها.

ختاما، لا تتوفر الثقة في الدولة أو الطبقة السياسية. ولا يؤمن الشعب بإرادة من هم في السلطة أو قدرتهم على مكافحة انعدام الأمن. ويتمثل الشاغل الحالي للهايتيين في ضمان بقاء أسرهم وحمايتها. فالناس خائفون. وعلى الرغم من صعوبة الوضع لا يزال التضامن قائما في هايتي. ونظرا لمعرفتهم بضعف الدولة المزمن، يواصل أعضاء المجتمع المدني وكلٌّ باستطاعته بدعم مراكز الرعاية والسكان المشردين. ولا يزال البلد في حالة يرثى لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هوديكور إيوالد على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في هايتي. تقدر الولايات المتحدة كثيرا العمل الذي أدته هي وفريقها وما زالا يؤديانه. وأشكر السيدة هوديكور إيوالد على أفكارها

الثاقبة وتبادل خبراتها بشأن التحديات التي تواجهها هايتي. ونرحب بحضور رئيس الوزراء بالنيابة جوزيف في القاعة اليوم.

وخلال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ آخر جلسة لمجلس الأمن لمناقشة عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (انظر S/2021/174) نعتقد أن حكومة هايتي لم تركز بما فيه الكفاية على معالجة أكثر أولويات البلد إلحاحا – وهي تنظيم انتخابات برلمانية تنهي فترة الحكم الحالية بموجب مرسوم من قبل الرئيس مويس. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الحكومة لتسجيل الناخبين ولكن لا بد من بذل المزيد منها.

لقد حثت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا حكومة هايتي وأصحاب المصلحة السياسيين على تهيئة الظروف لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة في خريف هذا العام. لقد كانت الولايات المتحدة مؤخرا جزءا من وفد منظمة الدول الأمريكية الذي زار هايتي في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه لمناقشة الجمود المستمر مع الحكومة والاجتماع مع الجهات السياسية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني. ونتطلع إلى تقرير منظمة الدول الأمريكية وسنواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والمجتمع الدولي.

وكما قلنا مراراً، يستحق شعب هايتي الفرصة لانتخاب قادته واستعادة المؤسسات الديمقراطية في هايتي. والطريقة الوحيدة للخروج من الحكم الرئاسي بموجب مرسوم هي إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، حتى تتمكن الهيئة التشريعية في هايتي من استئناف دورها الدستوري ويخلف رئيس منتخب الرئيس مويس عندما تنتهي ولايته في ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

ونرحب بتأجيل الاستفتاء على تعديل الدستور إلى أجل غير مسمى، نظراً لشواغلنا من أن الاستعدادات التي قامت بها حكومة هايتي لإجراء استفتاء لم تكن شاملة أو تشاركية أو شفافة بما فيه الكفاية. وقد أكدنا لحكومة هايتي أن التركيز يجب أن ينصب على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة في عام ٢٠٢١.

وللمساعدة في هذا الجهد، تقدم حكومة الولايات المتحدة أكثر من ٣ ملايين دولار إلى اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية، الذي يضم المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وتشمل أنشطتها التركيز على تحسين الإدارة الانتخابية، وتعزيز القدرة التنافسية للأحزاب السياسية، وتثقيف الناخبين بشأن العمليات الانتخابية، وتعزيز الشفافية الانتخابية، وضمان مشاركة الناخبين على نحو شامل.

وفيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بإنهاء الجائحة العالمية في أقرب وقت ممكن. وستشارك الولايات المتحدة على الأقل بثلاثة أرباع الجرعات المتبرع بها من خلال مرفق النفاذ العالمي للقاحات كوفيد-١٩، الذي يعطي الأولوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا. وستُقدم نحو ٦ ملايين جرعة من الشريحة الأولى إلى أمريكا الجنوبية والوسطى، بما في ذلك هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت الولايات المتحدة أكثر من ١٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الصحية الفورية المتصلة بكوفيد-١٩ للهايتيين مع التركيز على الحد من انتقال العدوى على نطاق واسع.

وعلى الرغم من القرار الجدير بالثناء الذي اتخذته حكومة هايتي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ بزيادة ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء نقص الموارد المخصصة لإنفاذ القانون، نظراً لزيادة عنف العصابات، وزيادة عمليات الاختطاف بنسبة ٣٦ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١، وزيادة جرائم القتل بنسبة ١٧ في المائة.

وتقدم الولايات المتحدة ٢١ مليون دولار من المعدات والتدريب والمشورة التقنية لبناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية بوصفها وكالة فعالة ومسؤولة لإنفاذ القانون. وندعو المانحين الآخرين إلى زيادة دعمهم أيضاً. ونشجع هايتي أيضاً على اتباع نهج شامل في مكافحة العصابات، ونوفر ٥ ملايين دولار لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على العمل مع المجتمعات المحلية لمقاومة العصابات.

وتعمل الولايات المتحدة أيضاً على تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على توفير الأمن الانتخابي وحماية حقوق الإنسان للمتظاهرين، الذين تعرضوا لتهديد خطير في الأشهر القليلة الماضية. وتعمل الولايات المتحدة وهايتي معاً للتدقيق في وضع الضباط في وحدات الشرطة الوطنية الهايتية للسيطرة على الحشود، فضلاً عن إعادة تدريبهم وإعادة هيكلتهم وتجهيزهم حتى يتمكنوا من الاستجابة السريعة وحماية الهايتيين من الاضطرابات المدنية والعنف المرتبط بالانتخابات.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء آفة الفساد المستمرة، التي لا تزال تؤجج الشقاق وعدم الاستقرار. وما زلنا ننتظر اتخاذ إجراءات فعالة من جانب حكومة هايتي لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في القضايا الرمزية التي أبرزها المجلس مراراً، بما في ذلك غراند رافين ولا سالين وبيل إير، فضلاً عن مقتل مونفيرير دورفال في آب/أغسطس ٢٠٢٠. وستواصل الولايات المتحدة استخدام جميع الأدوات المناسبة لتعزيز مساءلة جميع الجهات الفاعلة الفاسدة والخبيثة في هايتي.

تواجه هايتي مجموعة متنوعة من التحديات الخطيرة والمعقدة، التي لا يمكن التصدي لأي منها بشكل كامل دون الاستقرار السياسي في البلد. ولا يمكن تحقيق ذلك الاستقرار إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تفضي إلى حكومة ديمقراطية وتمثيلية بالكامل. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات من جانب الرئيس مويس وجميع الجهات المعنية الرئيسية. فلا يمكن لشعب هايتي أن يتحمل أي تأخير آخر، وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانبه.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن تقديري للإحاطتين اللتين قدمتهما الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة هيلين لا لايم، والسيدة شانتال هوديكور إيوالد. إن أفكارهما مفيدة للغاية للمجلس. وأرحب أيضاً بحضور رئيس وزراء هايتي بالنيابة في هذه الجلسة.

يشكل الاستقرار والازدهار في هايتي مسألة رئيسية معلقة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما سمعنا، لم تتحسن الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في البلد منذ اجتماعنا الأخير في شباط/فبراير (انظر S/2021/174). ولذلك نؤكد على الحاجة الملحة إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وبلدية في هايتي قبل نهاية العام.

وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة وشاملة وشفافة وذات مصداقية في عام ٢٠٢١ تمثل الإرادة الديمقراطية لشعب هايتي. ونظراً لهشاشة العمليات الانتخابية المقبلة، فإننا ننضم إلى الأمين العام في مناشدته السلطات الهايتية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن تقدّم مستقبل البلد على مصالحها الشخصية. إن العنف والتحريض على العنف غير مقبولين. ولن تتمكن هايتي من السير على طريق التنمية المستدامة إلا من خلال الحوار والتجديد الديمقراطي.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وغيره من المجموعات من أجل إجراء حوار تمس الحاجة إليه بين الأحزاب السياسية والسلطات والمجتمع المدني وأفراد الشتات. ونأسف لأن تلك المساعي لم تكلل بالنجاح، وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تجديد الجهود للدخول في حوار، دون شروط مسبقة، من أجل التوصل إلى الحد الأدنى من التوافق في الآراء الذي سيعزز ازدهار ورفاه شعب هايتي.

يحتاج أكثر من ١,٥ مليون هايتي إلى المساعدة الإنسانية. ويجب على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي أن يعملا معاً بشكل أوثق لمعالجة الحالة الراهنة. ونحيط علماً بحالة الطوارئ التي أعلنت في هايتي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، مع الإعراب عن قلقنا إزاء التقدم الضئيل المحرز فيما يتعلق بعملية التطعيم. ومع ذلك، نرحب بالدعم الذي ستتلقاه هايتي قريباً في هذا الصدد، كما سمعنا للتو من ممثل الولايات المتحدة. ونكرر دعوتنا إلى إتاحة اللقاحات لأفقر البلدان، باعتبارها صالحاً عاماً عالمياً، وتوزيعها على جميع الفئات الاجتماعية.

لا تزال التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون مصدر قلق في هايتي. ويلزم بذل جهود أكبر لمكافحة الفساد والإفلات من

العقاب، ولا سيما في حالات العنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما أنشطة العصابات الإجرامية وزيادة عمليات الاختطاف.

وننوه بجهود فريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى إيجاد فرص عمل للشباب والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة. ونحث على مواصلة التعاون والتفاعل على نحو يتسم بالكفاءة والاتساق بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، لتعزيز قدرة الناس على الصمود من أجل كفالة بناء السلام واستدامته في البلد.

ونرحب بشكل خاص ببرنامج إدارة الأسلحة والذخائر الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن دور مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها في تعزيز التنمية في هايتي دور بالغ الأهمية، ولكن من الضروري إيجاد أوجه التآزر بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وفي آذار/مارس، وجه مجلس الأمن رسالة واضحة بشأن ضرورة أن تحل الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي خلافاتها. ويجب على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، اتخاذ موقف ثابت وموحد لدعم هايتي في تحقيق هذا الهدف.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر (A3+1).

نشكر السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، والسيدة شانتال هديكورت إيوالد على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بحضور رئيس وزراء هايتي بالنيابة، دولة السيد كلود جوزيف، في مداولات اليوم.

إن الحالة المتدهورة باستمرار في هايتي، كما يتضح من تقرير الأمين العام المتشائم جدا (S/2021/559)، تبعث على القلق البالغ. ولا يزال الجمود السياسي قائما، كما أن التصاعد الأخير في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يهدد بزيادة تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتردية أصلا، في حين أن جرأة العصابات وسطوتها تفاقم الحالة الأمنية.

ولذلك فإن الظروف السائدة تتطلب اهتماما عاجلا ودعما محددا ومستمرا من المجتمع الدولي. ولا يمكن أن يستمر الجمود السياسي إذا أُريد لهايتي أن تحقق تطلعاتها إلى السلام والاستقرار والازدهار. وقد استمرت الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، تمشيا مع مسؤولياتها، في حث قادة هايتي وأصحاب المصلحة المعنيين على التصدي بحزم لأزماتها المتعددة الأوجه.

وفي هذا السياق، تثني مجموعة (A3+1) على جهود المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في القيام ببعثة للمساعي الحميدة إلى هايتي في الأسبوع الماضي، شاركت فيها سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونأمل أن تكون البعثة قد نجحت في وضع إطار للحوار فيما بين مختلف أصحاب المصلحة الهايتيين، بهدف التوصل إلى حل مقبول بالقدر الكافي. ونتطلع إلى التقرير المقبل للبعثة.

ومن أجل التغلب سلميا على الأزمات الحالية من خلال حوار سياسي وطني شامل للجميع تقوده هايتي وتملك زمامه، يتعين على جميع أصحاب المصلحة الهايتيين أن يخففوا من مواقفهم المتصلبة حتى يتسنى بناء الثقة وتيسير الحوار. وعلاوة على ذلك، تغتنم مجموعة (A3+1) هذه الفرصة لتذكير قادة هايتي بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي والالتزامات الإقليمية التي تعهدوا بها، ولا سيما تلك المكرسة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية وميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية.

وتشعر مجموعة (A3+1) بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان. إن عدم إحراز تقدم في جهود الشرطة الوطنية الهايتية لتوفير الأمن والحماية اللازمين في المناطق التي تتعرض للهجوم، مثل مارتيسان ولا سالين وبل إير ورافين وسيتي سولاي، يبعث على القلق البالغ. ولا يزال ارتفاع معدل حالات الاختطاف مستمرا بلا هوادة، مع استمرار أعمال السرقة والاحتجاز القاسي وانتهاكات حقوق الإنسان،

بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التقارير ترد فيما يتعلق بضباط الشرطة المارقين. ويشهد الطلب الأخير الذي قدمه الرئيس مويس للحصول على دعم إضافي من الأمم المتحدة على خطورة انعدام الأمن في هايتي.

وبناء على ذلك، ندعو إلى التقيد الصارم بالبيان الرئاسي (S/PRST/2021/7) الذي اعتمد في آذار/مارس، والذي أكد على الحاجة إلى استجابة فورية ومنسقة من جانب السلطات الهايتية لإظهار التزامها بمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في هايتي، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات، وزيادة عمليات الاختطاف والقتل والاغتصاب.

وتكرر مجموعة (A3+1) أيضا دعمها للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جهودها الرامية إلى الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وتحث الحكومة على اتخاذ تدابير لاعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وينبغي أن تعزز الاستراتيجية جهاز الدولة الأمني لمكافحة الأنشطة الإجرامية وتفكيك العصابات. وبالمثل، فإن اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرتها لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في هايتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ سيكون مفيدا في تحقيق العدالة للضحايا.

ولا يمكن فصل الظروف المزرية السائدة في جميع أنحاء نظام السجون في هايتي وأوجه القصور في الجهاز القضائي عن التحديات الأمنية. ولذلك تحث مجموعة (A3+1) السلطات على معالجة المعوقات في نظامي السجون والقضاء.

ونرحب بإنشاء مجلس المساعدة القانونية ودوره في تعجيل البت في القضايا القانونية. كما نكرر دعوة الأمين العام إلى وزارة العدل والأمن العام لإنشاء لجنة لتنفيذ قوانين الإصلاح الجنائي بدون تأخير لكفالة سنها، بهدف معالجة معدل الاحتجاز والاكتظاظ الخطير في السجون.

ويبدو أن حل المأزق السياسي يشكل أولوية لتحديد موعد لإجراء انتخابات شاملة للجميع وحرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. ومع ذلك، فإن الطبيعة المترابطة للتحديات المتعددة الأوجه في هايتي تتطلب حلولا متزامنة ودائمة. وقد أصبح الحكم الرشيد شرطا مدرجا في السياسات للحصول على القروض والمساعدة التقنية وتخفيف عبء الديون. ولذلك يتعين على القادة السياسيين الهايتيين أن يحلوا المأزق الحالي لكي يتمتعوا بهذه المنفعة.

وبالمثل، نشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم خطة هايتي الوطنية للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، التي تتطلب ٢٣٥,٦ مليون دولار لتلبية احتياجات ١,٥ مليون شخص، بمن فيهم ١,٣ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وفي الوقت نفسه، نحث على زيادة إمدادات لقاحات كوفيد-١٩ لكي يتمكن هذا البلد الشقيق من الاستجابة على النحو المناسب للجائحة وكفالة التعافي المستدام. ونرحب بإعلان الولايات المتحدة قبل لحظات تقديم المساعدة في ذلك الصدد.

وأخيرا، نقول لإخواننا وأخواتنا الهايتيين إن التاريخ أظهر لنا أنه مهما كانت صعوبة التحديات التي يواجهونها، فإنهم يتجاوزونها. ولذلك ندعوهم مرة أخرى إلى أن يستمدوا معا القدرة على البقاء من قيم أسلافهم التي جُربت وأثبتت جدارتها، وأن يتحدوا ويتصالحوا ويمضوا قدما على طريق السلام والتنمية والاستقرار.

تحتفي مجموعة (A3+1) بثقافتها الغنية والمتنوعة، كما بدا خلال شهر تراثها في أيار/مايو، مع الاعتراف بأن هايتي رمز للأمة السوداء الأولى التي تحصل على الاستقلال بالتغلب على الاستعمار والرق. وتحقيقا لهذه الغاية، سنكون مقصرين إن لم نكرر دعوتنا إلى القوى الاستعمارية السابقة بتقديم تعويضات للمساعدة في تدارك الإرث الخبيث للرق. ونعتقد أنه خلال هذا العقد الذي يركز على رفع مستوى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، يجب إيلاء الاهتمام المناسب لهذه القضية العادلة.

السيدة سيد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة لا لايم على التقرير (S/2021/559) وعلى التوصيات

الملموسة الواردة فيه، التي نؤيدها. وأود أيضا أن أشكر السيدة هوديكور – إيوالد على إحاطتها ورئيس الوزراء جوزيف على مشاركته.

وبعد عشرة أيام من الآن، كان من المقرر أن يصوت الهايتيون في استفتاء دستوري. ونلاحظ القرار الذي اتخذ مؤخرا بتأجيل هذا الاستفتاء، ونشجع جميع الأطراف على الدخول في حوار موضوعي والاستعداد للانتخابات الحاسمة في وقت لاحق من هذا العام. ونأمل أن يتم إجراء هذه الانتخابات البرلمانية والرئاسية بطريقة منظمة وسلمية كما هو مقرر. ولهذا، فإن الالتزام الحقيقي بالمبادئ الديمقراطية شرط مسبق وسيستلزم كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع الناخبين المؤهلين، بمن فيهم النساء.

وتشعر النرويج بقلق متزايد إزاء انعدام السلامة العامة. ويجب معالجة الأحداث المروعة للعنف المجتمعي، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات. وخلال الفترة بين ١ شباط/فبراير و ٣١ أيار/مايو وحدها، عزا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ٢٩٥ من انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة إلى أفراد العصابات والمسلحين مجهولي الهوية، بما في ذلك ٧٨ حالة قتل، فضلا عن حالات الاختطاف والحرق العمد والسطو المسلح والتشريد. وندين هذه الجرائم ونحث السلطات على كفالة محاسبة مرتكبيها.

وترحب النرويج، بوصفها مانحا رئيسيا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بإعلان مارك لوكوك أمس تخصيص مليون دولار كجزء من استجابة عاجلة لعنف العصابات والتشرد في هايتي. ويساورنا القلق البالغ إزاء الأثر المحتمل للعنف على النساء والأطفال، الذين يشكلون حوالي ٧٠ في المائة من الذي شُردوا مؤخرا. ونحن قلقون إزاء احتياجاتهم في مجال الحماية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. كما أن ازدياد المضايقات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وما يترتب عن ذلك من تقلص الحيز المدني أمر مثير للقلق أيضا. ولا يمكن التسامح معه.

ويساور النرويج أيضا قلق عميق من تزايد عدد الأشخاص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وندعو إلى الإصلاح القضائي اللازم لمعالجة هذه الحالة وإنهاء الاكتظاظ غير المقبول. وفي ضوء جميع التحديات السابقة، نرحب بالإبلاغ الدقيق لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وندعو السلطات الهايتية إلى تيسير إنشاء مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في هايتي في أقرب وقت ممكن.

وتلاحظ النرويج الزيادة الأخيرة في حالات العدوى بمرض فيروس كورونا في هايتي. ونشجع على تنفيذ استجابة فعالة للجائحة، ونرحب بقرار قبول اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي وسنواصل متابعة الحالة عن كثب.

وبالإضافة إلى المسائل الخطيرة التي سبق التأكيد عليها، تود النرويج أيضا التأكيد على ضرورة النظر إلى آثار تغير المناخ بوصفها تحديا من عدة تحديات منهجية تواجهها هايتي. وهايتي معرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية التي يفاقمها تغير المناخ والتدهور البيئي. وعلاوة على ذلك، تدخل المنطقة حاليا موسم أعاصير جديد يتوقع أن يصل إلى مستويات أعلى من المعتاد. ويؤثر انعدام القدرة على الصمود على سبل العيش ويؤدي إلى التشرد الداخلي، الذي يغذي بدوره الجريمة والاضطرابات، وتسهم هذه العناصر جميعها في تدهور الحالة الإنسانية.

وفي ضوء ذلك، نرحب أيما ترحيب بعمل الأمم المتحدة الجاري بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ ونشجعه من خلال الجهود المجتمعية. ونظرا للصلات بين تغير المناخ والأمن، نشجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على إدراج مزيد من المعلومات بشأن أثر تغير المناخ والفجوات في القدرة على الصمود في هايتي في إحاطته المقبلة. ونعتقد أن هذه المعلومات تندرج بدقة في إطار المعيار ٦ من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أي بناء القدرة على الصمود.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر مرة أخرى أن النرويج تؤيد تأييدا كاملا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وعمله الجاري.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة إيلين لا ليم، على إحاطتها المفصلة بشأن تنفيذ ولاية البعثة والتطورات ذات الصلة في هايتي. وأود أيضا أن أشكر السيدة هوديكور – إيوالد على نظرتها المتعمقة إزاء الحالة الراهنة في البلد. وأرحب بحضور رئيس وزراء هايتي بالنيابة في جلسة اليوم.

وسأركز بياني أساسا على المسائل الرئيسية المتعلقة بولاية البعثة. لم تشهد الحالة السياسية في هايتي أي تغييرات كبيرة منذ جلستنا الأخيرة، في شباط/فبراير ٢٠٢١ (انظر S/2021/174). واستمر الجمود، حيث ظلت أحزاب المعارضة متشبثة بمواقفها بشأن تشكيل حكومة انتقالية. وفي الوقت نفسه، عين رئيس وزراء جديد، هو السادس في عهد الرئيس الحالي، وكلف بمهمة تشكيل حكومة جديدة.

كما استعرضت اللجنة الاستشارية المستقلة مشروع نص الدستور الجديد. وقد بدأ المجلس الانتخابي المؤقت التحضير للانتخابات، وأعلن عن جدول زمني منقح للانتخابات. وتم تأجيل الاستفتاء الدستوري، ولا يزال عدم اليقين بشأن حدوثه قائما. وتثير كل هذه التطورات تساؤلات وجيهة بشأن إجراء الانتخابات. ونعتقد أنه يجب على الحكومة والمعارضة أن تشاركا بشكل بناء في سبيل المضي قدما لكفالة إتمام العملية الانتخابية في عام ٢٠٢١ كما هو مقرر. لقد شهدت هايتي ما يكفي من سياسة حافة الهاوية، وقد حان الوقت الآن كي يعمل جميع أصحاب المصلحة من أجل التجديد الديمقراطي. إن جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والممثلة الخاصة بحاجة إلى دعم مجلس الأمن. بورأو برانس ونرحب أيضا بزيارة وفد منظمة الدول الأمريكية إلى بور أو برانس في الأسبوع الماضي وتفاعله مع جميع أصحاب المصلحة. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة أمر مهم لهايتي.

وللأسف، ازداد تدهور الحالة الأمنية. وتجسد عملية الشرطة الفاشلة في فيلاج دو ديو، وعمليات الهروب من السجون، والاشتباكات المميتة الأخيرة بين العصابات المتنافسة في بور أو برانس، التحديات الأمنية الخطيرة. وقد أحطنا علما بالجهود الجارية لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تجنيد أفراد الشرطة، ومراجعة مشروع قانون الأسلحة النارية والذخائر ومشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي. وينبغي مواصلة التعجيل بهذه الجهود. كما نأمل أن يساعد التنفيذ السريع للمشاريع التي تمولها لجنة بناء السلام على تيسير زيادة مشاركة المجتمعات المحلية، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على الحالة الأمنية. ويتعين على السلطات أيضا اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للإفلات من العقاب، وتقديم المسؤولين عن مقتل نقيب المحامين في بور أو برنس وغير ذلك من القضايا ذات الدلالة الرمزية التي ذكرت مرارا وتكرارا في تقارير الأمين العام، إلى العدالة. وتحتاج نظم العدالة والسجون أيضا اهتماما فوريا.

وقد أدت الحالة الاجتماعية والسياسية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة هشاشة السكان، وهو ما أبرزه التقرير في إطار المعيار ٥. كما ازدادت الحالة الإنسانية سوءا، حيث يحتاج ٤,٤ ملايين شخص إلى المساعدة بشكل أو بآخر. ولذلك، هناك حاجة واضحة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتحسن خلال الأشهر المقبلة النقص في التمويل الذي تواجهه الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وكما ذكر الأمين العام، وهو محق في ذلك، تتمتع هايتي بالعديد من نقاط القوة التي يمكن أن تدفع انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي قُدُما، شريطة أن يكون هناك تحسن في الحالة السياسية والأمنية. ولا يساورنا شك في أن شعب هايتي تتوفر لديه القوة والقدرة على الصمود للتغلب على التحديات الراهنة. ونأمل أن تمهد الانتخابات المقبلة الطريق لنهضة هايتي وأن تبشر بالتقدم والازدهار. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع على مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي وحكومة هايتي.

وترتبط الهند علاقة طويلة الأمد مع هايتي وشعبها. وكانت الهند من ضمن البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة

لحفظ السلام في هايتي، وأسهمت بثلاث وحدات شرطة مشكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما دأبت الهند على تقديم المساعدة إلى هايتي في أوقات الحاجة، بما في ذلك خلال زلزال عام ٢٠١٠ وجائحة كوفيد-١٩. وتظل الهند ملتزمة بدعم شعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ المداولات التي أجراها مجلس بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير، لم تخرج هايتي بعد من الأزمة ولا يزال البلد في حالة من الفوضى. وكذلك فإن تقرير الأمين العام (S/2021/559) والإحاطات التي قدمها الممثل الخاص لا لايم وممثل المنظمة غير الحكومية للتو وصفت لنا هايتي بأنها بلد يعاني من الانقسامات السياسية، والصعوبات الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية، وتفشي عنف العصابات، وجائحة خرجت عن السيطرة، وحرمان من سبل العيش. واسمحوا لي بإيراد مثالين فقط.

أولا، وفقا للبيانات، لا يستطيع قرابة ٤٠ في المائة من سكان هايتي، أو ما حوالي ٤,٦ ملايين نسمة، الحصول على الغذاء الأساسي كل يوم، ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة.

ثانيا، أشارت اليونيسيف في ١٤ حزيران/يونيه إلى أن حوالي ٨ ٥٠٠ امرأة وطفل في بور - أو - برانس تشردوا خلال الأسبوعين الماضيين وحدهما بسبب عنف العصابات، ومن الصعب تصور معاناة شعب هايتي والنكبة التي حلت به، كما أن ذلك أمر غير مقبول. وتتحمل حكومة هايتي وزعماؤها المسؤولية الرئيسية عن تلك الحالة المؤسفة، بل واليائسة.

وقد دعا مجلس الأمن والأمين العام حكومة هايتي مرارا وتكرارا إلى التخلي عن المصلحة الذاتية وتلبية تطلعات الشعب، من خلال الوفاء بالتزاماتها على النحو الواجب وتعزيز الحوكمة الوطنية. وللأسف لم يتحقق ذلك. وقد تم تأجيل الاستفتاء الدستوري المقترح عدة مرات. وكذلك تعانى الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية المتوقع إجراؤها في أيلول/سبتمبر من حالة من عدم اليقين .

وتحث الصين مرة أخرى السلطات الهايتية وزعماء جميع الأحزاب على وضع حد للصراع السياسي العقيم، وقمع الفساد وإساءة استعمال السلطة، والمضي قدما بجدول الأعمال السياسي ذي الصلة من أجل تهيئة الظروف والعمل من أجل استعادة استقرار البلد والنظام الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية على وجه السرعة. ولا يسعهم أن يخذلوا شعب هايتي مرة تلو أخرى أو أن يفشلوا في تلبية توقعات المجتمع الدولي والاستفادة من مساعدته على النحو الواجب.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، استثمرت الأمم المتحدة موارد ضخمة في مجهود جبار لمساعدة هايتي. غير أن تلك الجهود والموارد لم تحقق حتى الآن النتائج المتوقعة. ولا يزال شعب هايتي يعاني معاناة هائلة، ولا يزال مستقبل هايتي جِدَّ قاتم.

إن نموذج الأمم المتحدة الحالي لتقديم المساعدة بنقل الدم والإمداد الأوكسجين لم يُثمر أي نتيجة ويبدو غير قابل للاستمرار. وتثني الصين على الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم وزملائها على عملهم وعلى مساهماتهم. غير أنني أود أن أكد من جديد أنه لا يوجد حل خارجي لمسألة هايتي. ويجب أن يكون البلد قادرا على حل مشاكله وتحقيق التنمية بنفسه. وقد حان الوقت الآن للاجتهاد في طرح أفكار جديدة وإيجاد طرق جديدة لمساعدة شعب هايتي. وينبغي للأمم المتحدة والجهات المانحة وبلدان المنطقة ومنظمة الدول الأمريكية أن تستكشف معا سبل مساعدة هايتي على الخروج من الأزمة والعودة إلى مسارها الصحيح. وينبغي لمجلس الأمن أن يتعلم من تجاربه ودروسه السابقة وأن ينظر بعناية في حضور الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل في ضوء الحالة السائدة في البلد. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمانة العامة أن تقترح توصيات مجدية بالتزامن مع انتهاء الولاية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

وكما قلنا في مجلس الأمن مرات عديدة من قبل، يستحق شعب هايتي أن تنتهي حالة الشلل التي تعاني منها مؤسسات الدولة ونظام

الحكم في بلدهم منذ وقت طويل. وأود أن أبدأ بضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشفافة للتمكين من نقل السلطة في شباط/فبراير ٢٠٢٢. وذلك أمر حاسم لوضع هايتي على طريق الاستقرار والازدهار.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء عدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وبينما نعترف بالتحديات، فإن أقل ما يمكن قوله هو أن استمرار الإفلات من العقاب بعد سنوات من الدعم الدولي أمر مخيب للآمال. والإرادة السياسية من قبل قادة هايتي هي وحدها التي يمكنها كسر تلك الحلقة.

وحقيقة أن عقودا من الدعم الدولي للمؤسسات الهايتية لم تحقق نتائج مستدامة في إحلال للسلام تثير عن حق تساؤلات بشأن الأدوات والنهج التي استُخدمت على مر السنين. ويجسد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي قناعة المجلس بأن العمل الدولي مع هايتي يجب أن يستند إلى نموذج جديد للتعاون، مع إمساك الهايتيين زمام الأمور بحزم. وقد علمتنا التجربة أن السلام المستدام يتعين بناؤه من الأساس. وينبغي أن تكون العمليات السياسية مصحوبة بمشاركة شعبية لتعزيز التماسك الاجتماعي ونزع فتيل التوترات. وللانتخابات أهمية حاسمة، ولكن العنف والفساد اللذين ابتُليت بهما هايتي منذ أمد بعيد لا يمكن التغلب عليهما على المدى الطويل إلا بتخويل السلطة لبناة السلام على الصعيد المحلي.

وتظل المملكة المتحدة مقتنعة بأن حضور الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يتيح للمنظمة أن تساعد على تلبية احتياجات البلد وفق نهج أكثر شمولية. ونجاح برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية دليل على ما يمكن تحقيقه. ولذلك نشجع فريق الأمم المتحدة القطري بصفة خاصة على مواءمة استراتيجياته بشكل صارم دعما لنهج بناء السلام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كلود جوزيف، رئيس وزراء هايتي، في جلستنا اليوم. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها المتبصرة، كما أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي على عملهم الشاق في الميدان في هذه الفترة البالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أشكر السيدة شانتال هوديكور إيوالد على ما قدمته من معلومات عن آخر التطورات في هايتي.

ويساورنا القلق إزاء الصعوبات المتعددة الأوجه وعدم الاستقرار في هايتي. وقد ظل المأزق السياسي الراهن وجدول الأعمال غير المحدد للإطار الانتخابي يشكلان أكبر التحديات التي تعوق الإصلاح الدستوري. وأدى استمرار العنف وعمليات الاختطاف، ولا سيما الجرائم المتصلة بالعصابات في أجزاء من البلد، إلى زيادة تفاقم الأوضاع. وتفيد خطة الاستجابة الإنسانية الأخيرة لهايتي بأن حوالي ٤,٤ ملايين شخص سيحتاجون هذا العام إلى المساعدة الإنسانية الطارئة. ويمثل هذا العدد أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع سكان هايتي. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بإحراز التقدم السياسي، فإن الحاجة الملحة في هايتي الآن هي إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وهي انتخابات حان موعدها منذ أكتوبر ٢٠١٩. ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن طرائق وتوقيت الانتخابات تكون مقبولة لدى جميع أصحاب المصلحة في هايتي، بما في ذلك التمثيل السياسي للنساء والشباب. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تخصيص الموارد على سبيل الأولوية وبصورة عاجلة لدعم الانتخابات.

وفي نفس الوقت، نؤكد أيضا على المسؤولية الرئيسية لحكومة هايتي عن التصدي للدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار. وينبغي للحكومة والأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين في هايتي أن ينخرطوا في حوار وطني شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للمأزق السياسي الحالي. لقد حان الوقت للتوصل إلى حل وسط وتحقيق توافق آراء سياسي بشأن الإصلاحات الدستورية والإصلاحات الأوسع نطاقا.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال هايتي تواجه عددا من التهديدات والتحديات التي طال أمدها. وكان للعنف وعمليات الاختطاف والهجمات التي تتصل بالعصابات وتستهدف المجتمعات

المحلية آثار سلبية على سبل عيش الهايتيين. إننا ندين تلك الأعمال ونحث حكومة هايتي والسلطات المحلية على النهوض بمسؤولياتها واتخاذ تدابير حاسمة لتحسين الإطار القانوني للبلد واتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لوقف العنف وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ونهيب بالشركاء الدوليين والإقليميين أن يحافظوا على دعمهم لقوات الأمن الهايتية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات.

ثالثا، فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن عددا من التهديدات والتحديات التي طال أمدها، بما في ذلك الصلات بين التحديات الاجتماعية والسياسية، والحكم، والتحديات الاقتصادية، قد فاقمت عدم الاستقرار وقوضت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

ونتطلع في هذا الصدد إلى أن تتخذ السلطات الهايتية تدابير جريئة وضرورية لمعالجة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما ندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى مواصلة دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، لا سيما من خلال مشاريع قابلة للتطبيق تعزز خلق فرص العمل وتمكين المرأة والشباب وبناء قدراتهم. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة معالجة القضايا الاقتصادية العميقة الجذور التي تواجه هايتي. فلا يمكن لحكومة هايتي وشعبها أن يتغلبا على التحديات الطويلة الأجل وأن يسعا جاهدين من أجل الاستقرار والأمن المستدامين إلا بهذه المساعدة..

وقبل الختام، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي. ونشدد على الدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ونشجعها على مواصلة انخراطها النشط في هايتي.

ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لشعب هايتي في السعي إلى تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة في البلد.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم والسيدة شانتال هوديكور إيوالد على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بالسيد كلود جوزيف، القائم بأعمال رئيس وزراء هايتي، في هذه الجلسة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في هايتي. في ظل عدم إجراء انتخابات، لم ينعقد البرلمان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ولا يزال الرئيس يحكم بالمراسيم. ومنذ استقالة رئيس الوزراء في نيسان/أبريل، لم تتمكن السلطات الهايتية من تشكيل حكومة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق يسمح للبلد بالتغلب على الأزمة، وهو اتفاق يحتاجه البلد بشدة. وأذكر أن المسؤولية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق السلطة التنفيذية الهايتية لوضع حد لهذا المأزق.

ولذلك تتمثل الأولوية في تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، والتي من المقرر إجراؤها في الربع الأخير من هذا العام. ولضمان مصداقيتها، هناك ثلاثة شروط ضرورية. أولا، يجب على السلطات ضمان أمن الناخبين. وأود أن أرحب بإنشاء وحدة مشتركة للأمن الانتخابي داخل الشرطة الوطنية الهايتية؛ هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، حتى وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى.

ثانيا، يجب على السلطات وضع قوائم ناخبين موثوقة وتسريع توزيع بطاقات الهوية. وقد سجل بالفعل ما مجموعه ٤,٤ مليون هايتي ويجب أن تستمر تلك الجهود.

ثالثا، ندعو جميع الأطراف إلى العمل بحسن نية للتوصل إلى توافق في الآراء يسمح بإجراء انتخابات شفافة في مناخ سلمي.

إن الحالة الأمنية في هايتي آخذة في التدهور. إذ أن عنف العصابات وعمليات الاختطاف وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد أجهزة إنفاذ القانون آخذة في التزايد. والأحداث الأخيرة في الضواحي الجنوبية لبورت أو برنس تشهد على مناخ الإرهاب السائد في البلد. وكما نعلم، يكمن الحل في تخصيص المزيد من الموارد للشرطة الوطنية الهايتية، التي يجب أن تكون فوق مستوى الشبهات. التجنيد الذي تم إجراؤه في الأشهر الأخيرة هو أمر إيجابي ويجب أن يستمر.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب والفساد، لم نشهد إحراز أي تقدم. لقد توقف التحقيق في اغتيال مونفيرير دورفال. وينتظر الهايتيون العدالة في أعقاب المذابح التي وقعت في غراند رافين ولا سالين وبيل إير، ولا يزال مرتكبو تلك الفظائع طلقاء. إن الفساد يوهن مؤسسات البلد ويقوض ثقة الناس. ويجب أن يرقى نظام العدالة في هايتي إلى مستوى متطلبات سيادة القانون التي يتطلع إليها الشعب.

إن الموجة الجديدة بل والأشد فتكا لمرض فيروس كورونا قد ضاعفت من هشاشة البلد القائمة، حيث يعيش قرابة أربعة ملايين من الهايتيين بالفعل في فقر مدقع ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. واسمحوا لي أن أعرب عن تضامن فرنسا مع مكافحة هايتي للأزمة الصحية الراهنة.

وأود أن أشيد بعمل الممثل الخاص وفريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بأكمله في سياق بالغ الصعوبة. إن فرنسا، على الصعيد الوطني ومن خلال الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية، تقف مع شعب هايتي وبلدها أكثر من أي وقت مضى.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للسيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على إحاطتها بشأن الحالة في البلد وعمل مكتب الأمم المتحدة.

تشكل الحالة في الجزيرة مصدرا للقلق المتزايد. فلا تزال الحالة الأمنية تتدهور؛ والوضع الاجتماعي والاقتصادي آخذ في التدهور؛ ولا توجد وحدة في الصف بشأن مسألة بدء العملية الدستورية؛ ومؤسسات الدولة ونظام الحكم المركزي والإقليمي بأكمله ضعيفة. كما أن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور، ويرجع ذلك جزئيا إلى انتشار جائحة فيروس كورونا، التي لم تكن المنظومة الطبية في البلد مستعدة للتصدي لها لأسباب واضحة. وهناك المزيد والمزيد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولات الضغط على القضاء، وفرض القيود على الحريات المدنية. وإزاء هذه الخلفية، تفاقم الاستنكار الجماهيري الواسع النطاق بسبب تزايد نشاط الجماعات الإجرامية.

نحن مقتنعون بأن هذا التراجع الحاد ناتج عن شلل النظام السياسي، وذلك على خلفية تعليق عمل البرلمان قبل أكثر من عام. ومن الواضح أن حكم البلد بالمراسيم لا يخفف من حدة التوترات بل على العكس من ذلك يؤججها إلى حد كبير، كما يتضح من الرفض الجماهيري لعدد من القرارات التي كانت ستُتخذ في ظل الظروف العادية بالتشاور مع البرلمان.

ونلاحظ محاولات الرئيس موييز إقامة حوار سياسي شامل لوضع نُهُج وطنية موحدة لتلبية أهم المتطلبات لتطبيع الحالة، بما في ذلك استكمال الإصلاحات الدستورية وعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية. ونأسف لأن نلاحظ أن تلك الخطوات لم تسفر حتى الآن عن أي نتائج.

ولقد فوجئنا وشعرنا بالقلق عندما علمنا، عقب صدور تقرير الأمين العام (S/2021/559)، بتأجيل التصويت على الاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه في ٢٦ حزيران/يونيه. إن عملية صياغة التغييرات في الدستور هي في حد ذاتها موضع انتقاد عام، حيث أنها تتم في ظل غياب البرلمان. وينبغي لهذا التغيير الجذري والمتزامن لنظام الدولة أن يحظى بتأييد شعبي واسع النطاق، ولكن، بصراحة، لا يوجد حاليا أي دليل على هذا التأييد.

تحتاج بورت أو برنس إلى دعم دولي مسؤول، والحالة الراهنة تفرض مسؤولية خاصة على وجود الأمم المتحدة في البلد. نأمل لمكتب الأمم المتحدة، مع تصرفه بصرامة في حدود ولايته، أن يواصل الإسهام بطريقة محايدة في البحث عن توافق وطني في الآراء، مع أوسع مشاركة ممكنة من الجهات السياسية الرئيسية الفاعلة.

وأود أيضا أن أؤكد أنه ينبغي ألا نتجاهل مسألة حل الخلافات السياسية بينما نركز على جهود كفالة أمن السكان المدنيين، لأن ذلك يمكن أن يقوض فعالية جهودنا. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة موحدة لدعم الحوار الوطني.

إن روسيا على استعداد لتقديم كل الدعم الضروري لهايتي حتى يتسنى لعمل مجلس الأمن أن يسفر عن تطبيع حقيقي للحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم على إحاطتها اليوم، وأن أعرب عن تقديري للسيدة شانتال هوديكور إيوالد على إحاطتها القيمة. كما أشيد بحضور رئيس الوزراء بالنيابة كلود جوزيف في هذه الجلسة اليوم.

أريد أن أركز على ثلاث نقاط. تتعلق الأولى بمفترق الطرق في مستقبل هايتي. فقد تكلمنا خلال اجتماعنا السابق، عن الفرصة التي يتيحها عام ٢٠٢١ لاستعادة الديمقراطية في هايتي وتنشيطها. ولكن مع بقاء أقل من ١٠٠ يوم على الجولة الأولى المقترحة للانتخابات التشريعية، يجب الإسراع في الأعمال التحضيرية حتى يتمكن شعب هايتي من ممارسة إرادته الديمقراطية في صناديق الاقتراع. فلم يسبق أن كانت مسألة اختيار شعب هايتي مشرعيه ورئيسه المنتخب المقبل، في الوقت المحدد، أكثر أهمية.

وقد شاركنا في الدعوات الأخيرة التي وجهتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والبرلمان الأوروبي لضمان إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية في وقتها. والانتخابات، بطبيعة الحال، ليست غاية بحد ذاتها ولكنها خطوة حيوية على الطريق نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية وتنشيطها في هايتي. ونعيد تأكيد إيماننا بقوة الحوار على توليد التفاهم وتهيئة بيئة للتوصل إلى حلول توفيقية متفق عليها ومسار للمضي قدما.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي مناقشته، بما في ذلك الإصلاح الدستوري. ويعرف من لديهم هذه الخبرة الأثر الذي يمكن أن يحدثه مجلس تمثيلي للمواطنين، بمشاركة كاملة ومتساوية من النساء، على مناقشة المسائل الدستورية وتوليد استثمارات مشتركة في المستقبل.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتحديات الهيكلية والنظامية المتعددة التي تواجهها هايتي. فيساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العنف وانعدام الأمن والكساد الاقتصادي، الذي يضاعفه التحدي المتمثل في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا.

ومن المسائل التي تثير قلقا بالغا العنف المرتبط بالعصابات واكتظاظ السجون والاحتجاز المطول قبل المحاكمة والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني. ونلاحظ أيضا ارتفاعا مثيرا للقلق في معدل عمليات الاختطاف والقتل. ويجب على الحكومة أن تعالج المسائل المنتشرة في مجال إنفاذ القانون ونظام العدالة وأن تتخذ خطوات عاجلة للنهوض بالاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ونرحب بإنشاء مجلس للعون القانوني بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

ويظل يساور أيرلندا القلق أيضا إزاء تقلص حيز المجتمع المدني، لا سيما وأنه يؤثر على النساء والشباب الهايتيين. إن الضغوط المشتركة التي عددتها تحول دون تأكيد النساء على حقوقهن والمطالبة بمكانهن في السياسة والمجتمع. إن أكثر من نصف جميع الأسر المعيشية في هايتي على رأسها نساء. وما يؤثر على المرأة الهايتية يؤثر على مسار هايتي المستقبلي.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية الخطيرة جدا في هايتي. فحجم التحدي هائل حقا. ونحن نشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء انعدام الأمن الغذائي الشديد على نطاق واسع، بما في ذلك – للأسف الشديد – استمرار سوء التغذية لدى الأطفال. وكما نعلم، فإن لآثار سوء التغذية عواقب تتوارثها الأجيال، مما يزيد من تقويض قدرة هايتي على بناء مستقبلها. وتتطلب الأزمة استجابة جماعية قوية من المجتمع الدولي.

بيد أنه يجب ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، الذين عانوا من هجمات مباشرة أثناء عملهم الحيوي. وندعو حكومة هايتي إلى كفالة سلامة جميع الذين يقدمون المساعدات الحيوية. ونظرا للحالة الأمنية، فإن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية حاسمة في الأداء الوظيفي لفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن نشاطها المستقبلي مهدد بسبب نقص التمويل.

وكما أورد تقرير الأمين العام (S/2021/559) على نحو صائب، فإن لدى هايتي العديد من مواطن القوة، لا سيما قدرة شعبها على

الصمود، على الرغم من التحديات المتشابكة العديدة التي تواجهها. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاهي قدرتها على الصمود بالتزام مستمر؛ ودعم الجهود الرامية إلى بناء الثقة في النظام الانتخابي؛ والعمل مع الحكومة المنتخبة الجديدة لمعالجة المسائل الأساسية التي تعيق هايتي عن بناء مستقبل قائم على نقاط القوة تلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم والسيدة شانتال هوديكور إيوالد على إحاطتيهما. كما أعرب عن دعم إستونيا القوي للسيدة لا لايم وفريقها على عملهم القيم. إن هذه سنة حاسمة بالنسبة لهايتي. فنتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي طال أمدها، أصبح البلد ضعيفا للغاية. وكان لأول تفش خطير لمرض فيروس كورونا تأثير إضافي. ولذلك، من المهم أن تصل مخصصات جرعات اللقاحات إلى عدد أكبر من الناس في هايتي.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار المأزق السياسي وانعدام المساءلة وتدهور الحالة الأمنية والاجتماعية التي تهدد استقرار هايتي. فمن الأهمية بمكان إيجاد مخرج من تلك الحالة المزرية واستعادة الطريق المؤدي إلى الاستقرار السياسي والأمن في هايتي. ويلزم إحراز المزيد من التقدم في وضع برنامج إصلاح توافقي لضمان إجراء انتخابات تشريعية ومحلية ورئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في الربع الأخير من عام ٢٠٢١. ومن الأهمية بمكان تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة المؤسسات الديمقراطية وحكومة عاملة في هايتي. وللشعب الهايتي الحق في انتخاب زعيم بلده وممثليه.

ونرحب بقرار منظمة الدول الأمريكية مساعدة سلطات هايتي في تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إجراء الاستفتاء الدستوري الذي تدور بشأنه مناقشات واسعة والمثير للجدل في ظل الظروف الراهنة. وينبغي أن يتسم كل من الاستفتاء والعمليات الانتخابية بالشمول والشفافية.

وتظل الحالة الأمنية صعبة. ونشير مع القلق إلى استمرار عنف العصابات وزيادة عدد عمليات الاختطاف والقتل. ومن الأهمية بمكان ضمان السلامة العامة وتوفير الأمن للهايتيين. ونشجع السلطات الهايتية على اتخاذ المزيد من الخطوات فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

وكذلك تدهورت حالة حقوق الإنسان. فينبغي اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة انعدام الأمن والإفلات من العقاب. ونعيد تأكيد أهمية تعزيز المساءلة وندعو حكومة هايتي إلى إصلاح نظام العدالة. وينبغي تعزيز المؤسسات القضائية لضمان التحقيق في جميع القضايا على النحو الواجب ومحاسبة مرتكبيها على جرائمهم. ونؤيد إنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هايتي.

وأخيرا، يستحق الهايتيون دولة مستقرة تقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة. وما زلنا نأمل في أن تؤدي الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الأطراف إلى مستقبل أفضل لهايتي.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء هايتي بالنيابة.

السيد جوزيف (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر مجلس الأمن على الاهتمام الذي ظل يوليه على الدوام للتنمية البناءة للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في هايتي.

تكتسي جلسة اليوم أهمية قصوى في وقت تقف فيه جمهورية هايتي، بلدي، على مفترق طرق. فقد مر البلد، منذ أكثر من عامين، بحالة اجتماعية وسياسية بالغة الصعوبة تتسم بمحاولات متكررة لزعزعة استقراره والنظام العام من قبل فصيل معين من المعارضة لا تسعى أعماله إلا إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار.

ونشكر الأمين العام ونثني عليه على تقريره الأخير عن الحالة في هايتي (S/2021/559)، الذي نقل النقاط والتوصيات الرئيسية فيه. غير أننا نأسف لأن التقرير لا يأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية التقدم الكبير الذي أحرز في البلد خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية

في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها ومكافحة الفساد وتحسين الحكم وتعزيز سيادة القانون. وأشكر جميع أعضاء المجلس الذين أظهروا تضامنهم الثابت مع شعب هايتي، الذي ظل يقع في كثير من الأحيان ضحية لعدم فهم بعض السياسيين والقلة الذين تحركهم مصالح صغيرة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام وتصميم رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل مويس، على العمل من أجل التخفيف من التوترات الاجتماعية السياسية من خلال الحوار والمشاورات مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وإذ ننتظر أن ترحب المعارضة أخيرا بالحوار والتعاون باعتبارهما السبيل الوحيد للخروج من المأزق السياسي الذي طال أمده، تواصل السلطة التنفيذية تحمُّل مسؤولياتها تجاه الأمة. وهي تضع نصب عينيها تنظيم الانتخابات على جميع المستويات بحلول نهاية العام بهدف تجديد المشهد السياسي في هايتي واستئناف تفعيل جميع المؤسسات الديمقراطية وضمان انتقال السلطة إلى رئيس منتخب شرعيا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

وتدرك حكومة جمهورية هايتي جيدا التعقيد الشديد للوضع والشواغل التي قد يثيرها. ولهذا السبب تحديدا، نواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من مشكلة عنف العصابات والاختطاف واستعادة الأمن في جميع أنحاء البلد.

والشرطة الوطنية الهايتية، بوصفها الضامن للأمن والحفاظ على القانون والنظام، معبأة تعبئة كاملة لتحقيق هذه الغاية، على الرغم من القيود التي تحد منها وافتقارها إلى الموارد اللازمة. ولتحقيق أهدافنا، فنحن بحاجة إلى دعم وتضامن أصدقائنا في المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات العملياتية للشرطة الوطنية الهايتية.

لقد كان الوضع السياسي في هايتي مقلقا للغاية على مدى العامين الماضيين. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك عدم الاستقرار السياسي المتكرر الذي يؤدي إلى تفاقمه دستور عام ١٩٨٧ الذي لا يتوافق تماما مع الواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي للبلد، إلى جانب ما نجم عنه من اختلال صارخ في التوازن بين فروع الحكومة، علاوة على المشاكل الهيكلية الأخرى التي تعوق الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في البلد.

وفي إطار العمل الوطني ولأجل معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل هايتي وتوفير حلول دائمة لها، يعتزم رئيس الدولة – الذي يولي اهتماما كبيرا لتطلعات السكان الذين كثيرا ما أعربوا عن تأييدهم لعقد اجتماعي جديد – أن يقدم للأمة دستورا جديدا لوضع حد للحلقة المفرغة من عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي سيجعل البلد قابلا للحكم. لذلك، وبعد مشاورات واسعة النطاق مع مختلف شرائح المجتمع، أصدر مرسوما في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ بإنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة المسؤولة عن صياغة الدستور الجديد.

واعترضت فئة من الطبقة السياسية وجهات فاعلة أخرى معينة – هي التي تستفيد من نواح كثيرة من العيوب ونقاط الضعف في الدستور الحالي – على هذه المبادرة منذ البداية وفعلت كل ما في وسعها لعرقلة هذا المشروع. غير أن اللجنة الاستشارية المستقلة اضطلعت بمسؤولياتها بشكل جيد مستندة في ذلك إلى تقارير مختلف جولات المشاورات التي أجريت خلال الأعوام ٢٠٠٧–٢٠٢٠ بشأن دستور عام ١٩٨٧. واُستكمل ذلك النهج الوثائقي بجلسات استماع شارك فيها أكثر من ٣٠ خبيرا وطنيا ودوليا، بمن فيهم خبراء من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية.

وأسفر هذا العمل التحضيري الهام عن مشروع أول للدستور الجديد قُدّم إلى المجتمع بأسره للتعليق عليه وتحليله في ٢ شباط/ فبراير. وفي هذا الإطار نُظمت اجتماعات في جميع الشُعب الإدارية العشر في البلد. وشاركت في هذه العملية أكثر من ٨٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، ائتلفت الغالبية العظمى منها لإطلاع اللجنة الاستشارية المستقلة على آرائها.

وعلى أساس تلك الانتقادات والتوصيات، عُمّمت صيغة مشروع ثان للدستور في ١٨ أيار/مايو. وكان الهدف من ذلك جمع اقتراحات

إضافية من المجتمع المدني قبل إصدار نص توافقي يقدم إلى السكان للموافقة عليه عن طريق استفتاء دستوري كان مقررا إجراؤه في ٢٧ حزيران/يونيه.

ومما يؤسف له أن عودة ظهور حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في البلد في بداية أيار/مايو دفعت المجلس الانتخابي المؤقت إلى تأجيل التصويت في الاستفتاء إلى أجل غير مسمى تمشيا مع توصيات وزارة الصحة العامة والسكان والوحدة العلمية المسؤولة عن إدارة أزمة كوفيد-١٩ في هايتي. وسيبلغ المجلس الانتخابي المؤقت قريبا عن موعد جديد لإجراء الاستفتاء.

وفي غضون ذلك سنعمل جاهدين لدفع العملية الانتخابية قدما بطريقة لا رجعة فيها. فذلك يكفل ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار السياسي في البلد. ولا يزال فخامة السيد جوفينيل مويس، رئيس جمهورية هايتي، والحكومة بأسرها، ملتزمين التزاما ثابتا وحازما بتحقيق تلك الغاية. ولا يمكن حدوث أي عرقلة للعملية الانتخابية بأي ذريعة كانت، لأن ذلك سيسبب ضربة خطيرة لهايتي وشعب هايتي، خاصةً فيما يتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار السياسي.

ويعتبر حضوري الشخصي في هذه الإحاطة بشأن هايتي بمثابة إعادة تأكيد لعزم رئيس جمهورية هايتي على الاضطلاع بمسؤولياته والوفاء بوعوده للشعب الهايتي بأسره، فضلا عن احترام التزامات هايتي الدولية.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات المقبلة، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه لا يوجد ما يدعو للقلق، باستثناء بعض المشاكل اللوجستية والمسألة الحاسمة المتعلقة بالأمن التي ستعالج من جميع جوانبها على الفور. ومن منظور تنظيمي بدأ المجلس الانتخابي المؤقت بالفعل دفع معظم الأجهزة المطلوبة لإجراء الانتخابات.

وعلى الصعيد المالي، أعد المجلس الانتخابي المؤقت وقدم ميزانية لتنظيم الاستفتاء والانتخابات. وبناء على تلك الميزانية وقعت حكومة هايتي في ٢١ كانون الثاني/يناير اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعادة تنشيط الصندوق المشترك للتبرعات الذي تمت إعادة تأهيله بموارد من الخزانة العامة في مناسبات عديدة. وكل ما تبقى هو أن يفي شركاؤنا الدوليون بتعهداتهم بتقديم الدعم المالي الذي تزيد قيمته على ١٧ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمسائل اللوجستية، يعمل المجلس الانتخابي المؤقت بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وحُدّد ١٢ موقعا في جميع أنحاء البلد لتخزين مواد الاقتراع فضلا عن وضع خطة للنشر.

وأعلن الرئيس جوفينيل مويس عام ٢٠٢١ "عاما للانتخابات". وللوفاء بالالتزامه ووعوده بذل كل ما في وسعه لتيسير تنظيم الانتخابات خلال هذا العام. والآن تعمل الآلية الانتخابية جيدا ولدى المجلس الانتخابي المؤقت الموارد التي يحتاج إليها في حين تمضي العملية الانتخابية في مسارها الطبيعي.

إن رئيس الدولة مصمم على أن تكون العملية شاملة شفافة وتشاركية قدر الإمكان. وما برح يدعو جميع فروع المعارضة السياسية إلى طاولة الحوار والتشاور بغية التوصل إلى حل توفيقي تاريخي يؤدي إلى حكومة وحدة وطنية تضم جميع الاتجاهات السياسية. إن تجديد ولايتي على رأس حكومة مؤقتة دليل قوي على انفتاح رئيس جمهورية هايتي.

وأود أن أختتم تعليقاتي بإعادة التأكيد بصوت عال وواضح على أن طريق الانتقال، خلافا لما قد يعتقده بعض أصدقائي في المعارضة، طريق ينبغي لهايتي أن تتجنبه. ولدينا خبرة وافرة في هذا الصدد طوال تاريخ هايتي ولا سيما مؤخرا. وفي الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠١٦، شهد البلد ما لا يقل عن ١٥ حكومة انتقالية، منها ١٠ حكومات في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ وحدها، وكانت النتائج الوحيدة هي الشلل المؤسسي التام وزيادة إضعاف الدولة.

فالأنظمة الانتقالية تشجع جميع أنواع الغش والفساد والاختلاس، بينما يغرق البلد في عدم الاستقرار والفقر وعدم المساواة الاقتصادية ويكافح من أجل إيجاد طريقه إلى التنمية. ولا يمكن ضمان الاستقرار السياسي الضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتقدم

في البلد إلا بإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية وحرة وشاملة للجميع وذات مصداقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن كل شيء قد قيل خلال هذه الجلسة. إن الاهتمام الذي يولى للحالة الإنسانية والأمنية المثيرة للقلق والعنف الذي يهدد إجراء انتخابات سلمية ونزيهة، وكذلك دعوة جميع المشاركين هنا اليوم إلى استئناف العمليات الديمقراطية وإلى إجراء حوار حتى يتسنى بناء توافق في الآراء وإجراء انتخابات في عام ٢٠٢١، قد سمع جيدا.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على معالجة الحالة الإنسانية وتحسين الحالة الأمنية وإعداد الجهاز الانتخابي الذي سيضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لا لايم على التوضيحات التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هوديكور إيوالد للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة هوديكور إيوالد (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن معظم المسائل قد تمت معالجتها. غير أنني أشعر بقلق بالغ لعدم ذكر أحد جوانب المسائل التي تمت معالجتها، وهو يشكل في رأيي حالة طوارئ – الأزمة الصحية المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد ذكرت في بياني أن اللقاحات غير متوفرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأكسجين، وهو أول منتج يستخدم لعلاج كوفيد-١٩، نادر جدا أيضا في البلد. لقد تلقينا بعض الآلات، ولكن بعضها لم يتم تركيبه بعد. وفي صباح اليوم، اقتحمت عصابات الموقع الذي يضم المركز الصناعي الوحيد العامل لملء الخزانات في البلد. هذه حالة طوارىء. واليوم، قد يكون بعض الأشخاص في المستشفى معرضين للخطر نتيجة لذلك.

وأود أن أشكر اليونيسيف على دعمها خلال الفترة التي واجهنا فيها المشاكل المتصلة بكوفيد-١٩ في العام الماضي. لقد تمكنت من مساعدة البلد على معالجة هذه المسألة. بيد أن السكان اليوم في خطر. لذا، بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله العصابات، ينبغي التأكيد على هذه النقطة. وبخلاف ذلك، أعتقد أن كل شيء قد قيل، ونحن بحاجة إلى إيجاد حل للمسائل الأمنية والسياسية من أجل إحراز التقدم في هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هوديكور إيوالد على التوضيحات التي قدمتها.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات مغلقة لمواصلة مناقشتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.